المـــدى تـــستـــطلع الـــرأي العـــام في المـــوصل

قرار عطلة يومي الجمعة والسبت ما بين الرفض والقبول

الموصل / مكتب المدى / رعد الجماس

أثار القرار الذي أعلنه مجلس الوزراء العراقي واعتبر بموجبه يومي الجمعة والسبت من كل أسبوع عطلة رسمية ، ردود أفعال متباينة لدى المواطنين في مدينة الموصل كان معظمها موافقاً على الفكرة غير انه رافض لتوقيت اختيار يوم العطلة.. للوقوف على بعض هذه الآراء المرحبة أو الرافضة لهذا القرار، كان لـ (المدى) هذا الاستطلاع الذي شمل شرائح مختلفة من أهالي المدينة...

المطلوب العكس

المواطن (علي مشعان احمد) يعمل في الحي الصناعي بمنطقة وادي عكاب قال:

- نحن ضد اعتبار يوم السبت عطلة رسمية فهذا اليوم كما اعتدنا عليه هو بداية الأسبوع ويكثر فيه العمل والحركة، كما ان جميع المواطنين وأصحاب الأشغال يؤجلون أعمالهم ومراجعاتهم لغاية يوم السبت، وأظن ان الناس وخاصة أصحاب المهن والأعمال الحرة غير موافقين على هذه العطلة المفروضة عليهم والدليل على ذلك هو عدم الالتزام بها في أول تطبيق لها، فجميع المحلات والدكاكين فتحت أبوابها يوم السبت خلافاً للقرار الرسمي، هذا فضلاً عن الاحتجاجات والتظاهرات التي عمت بعض المناطق سواء في الموصل ام بقية أنحاء العراق وتطالب بإلغائها أو تعديل اختيار يوم السبت إلى يوم أخر.

المواطن (عبد الله احمد سعيد) صاحب أسواق للمواد الغذائية قال:

. ان عطلة يوم السبت سوف تقصم ظهر الأسبوع بأكمله، فيوم الخميس نصف دوام والجمعة والسبت عطلة، ويوم الأحد أول أيام الدوام في الأسبوع وغالباً ما يكون متذبذبا، فلم يبق إذن سوى أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء فقط وهذه الأيام الثلاثة ستشهد زخماً كبيراً في حجم إقبال المراجعين على الدوائر والمؤسسات الحكومية لإنجاز معاملاتهم، لذلك نحن نطالب المسؤولين بتخصيص يوم الخميس عطلة رسمية بدلا من يوم السبت فهذا يلائم الجميع.

وشارك بالحديث المواطن (سمير حماد) ويعمل بالتجارة بقوله:

- ان البلاد تجتاز أياماً صعبة ومرحلة استثنائية في تاريخها الحديث وتتطلب مضاعفة الجهود واستغلال الوقت بشكل امثل لتعويض ما فاتها من تأخر وحتى تستطيع اللحاق بالركب العالمي، ومن المفروض ان يحدث العكس بزيادة ساعات الدوام الرسمي في الدوائر والمعامل والحقول وإلغاء العطل لتمشية ما تراكم من معاملات وتنفيذ المشاريع والخطط والبرامج الاستثمارية والإنتاجية والاقتصادية التي تهدف إلى النهوض بالبلاد من جديد بعد ما أصابها من أحداث وكوارث وما لحقها من دمار وتخريب.

قرار غير مدروس...

الدكتور (ذنون الطائي) مدير مركز دراسات الموصل قال:

- ان قرار اعتبار يوم السبت عطلة رسمية جاء مشابهاً لقرارات أخرى سابقة كاستبدال العلم العراقي القديم، واعتماد أسلوب القائمة في الانتخابات العراقية التي جرت مؤخراً، وكل هذه الخطوات تتناغم في تطبيقها وألوانها مع ما معمول به في إسرائيل، فلون العلم العراقي المقترح كان مشابهاً للون العلم الإسرائيلي الأزرق، وعطلة يوم السبت الجديدة تقابلها عطلة اليهود السبتية، وأسلوب الانتخاب بالقائمة الواحدة الذي أقيم في العراق معتمد تطبيقه في إسرائيل، ونحن لا نعلم مبررات اتخاذ هذه القرارات التي تثير مشاعر المواطنين باتجاه رفضها، فهل هي محض مصادفة ام مخطط لها ؟ فان كانت مصادفة فاعتقد ويشاطرني الرأي الكثيرون بان السياسة لا تستند في تنظيراتها وخطواتها على مبدأ المصادفة مطلقاً، بل هي على العكس من ذلك تماماً، تعتمد على التخطيط والدقة ومراعاة مصالح الأفراد والدول، ومن جانب آخر لو كانت في العراق جالية يهودية كبيرة لأمكن قبول بعض هذه التشبيهات رغم ما يعترضها من رفض شعبي عام، وعلى العموم فالفكرة ايجابية وتستحق الاهتمام لكن الخلل يكمن في اختيار اليوم المناسب للعطلة والتوقيت الأنسب لتنفيذه.

اما احد أساتذة المعهد الفني فقد قال وبعصبية ظاهرة:

- ان المواطن العراقي في حيرة من أمره تجاه هذه القرارات غير المدروسة والتي تتخذها حكومة مؤقتة ليس من صلاحيتها إقرار مثل هذه الأمور التي تتطلب دراسة واستبيان للرأي وتأييد شعبي واسع، فالمواطنون هم الطرف المعني في الموضوع لكنهم مغيبون تماماً عن المشاركة في الإقرار، كما ان هذا القرار سابق لأوانه ويجب مناقشته من قبل ممثلي الشعب، لأن المشروع يتطلب إعادة النظر في توفير مستلزمات الدوام لساعة إضافية أخرى في بقية أيام الأسبوع الأخرى، من قبيل تقليل ساعات قطع التيار الكهربائي وتهيئة وسائط النقل والمواصلات اللازمة وإعادة تأهيل وبناء مدارس جديدة لان هناك أكثر من مدرسة تشغل بناية واحدة، وتمديد الدوام لساعة أخرى سيخلق تعارضاً في أوقات دوام هذه المدارس، إلى غير ذلك من الإشكالات التي ستنجم عن تطبيق هذا القرار غير المدروس، وكان يجدر بالحكومة الالتفات إلى أمور أهم من ذلك وتمثل هاجس كل العراقيين مثل الوضع الأمني المتدهور وأزمات البلاد المتلاحقة كأزمة الكهرباء والنفط ومشتقاته والبطالة المتفشية وغيرها من الهموم الأخرى التي يرزح المواطن تحت عبئها الثقيل.

قرار ناجح..

المواطنة (حنان سليم) موظفة قالت:

- الفكرة جيدة جداً وناجحة، لكن الاعتراض فقط على التوقيت واختيار اليوم المناسب للعطلة، وجميع الموظفين وأنا واحدة منهم يرحبون بهذه الخطوة، لأن الموظف والعامل في المؤسسات وكما هو معروف عانى وتعب كثيراً في السابق ومن حقه ان يشعر بالراحة ويتمتع بحقوق الوظيفة من زيادة في الراتب وعطل متواصلة تفي بالغرض إلى غير ذلك من الحقوق والامتيازات الأخرى التي حرم منها حتى يشعر بالمساواة مع بقية شرائح المجتمع ويتجنب الحاجة والفاقة التي اضطرت العديد منهم إلى ترك الوظيفة سابقاً لقيودها الكثيرة وشحة راتبها والآن آن الأوان لتعويض كل تلك المتاعب.

اما زميلتها (بسمة حسين) فقد أضافت:

- اقترح ان يكون يوم العطلة هو يوم الخميس بدلاً من يوم السبت لقطع الطريق أمام من يقارن ذلك بعطلة اليهود، وحسب رأيي ان الجدوى من هذه العطلة ضعيفة وهزيلة نوعاً ما لأن اليوم الذي لا نداوم فيه تم استقطاعه من خلال الساعات الإضافية التي حدد بها الدوام اليومي والذي أصبح ينتهي بحدود الساعة الثالثة بعد الظهر بعد ان كان ينتهي قبل ذلك في الساعة الثانية من كل يوم.

وأخيراً قال المواطن (شجاع صالح) ويعمل سائق تاكسي:

- أنا مع هذا القرار، فمن المؤكد ان القائمين عليه يهدفون إلى الصالح العام للمواطنين في شتى مجالات عملهم ولاسيما تلك التي تخص إنجاز المعاملات الرسمية، وهذا النظام متبع في عدد من دول العالم، لذا ليس من الحكمة معارضته أو معارضة أي قرار أخر يصب في خدمة المواطنين جميعاً، بل يجب النظر إليه كفرصة ثمينة لتخفيف العبء عن كاهل الموظف والعامل والتلميذ وما يجره ذلك عليهم من تطوير لأوجه الحياة كافة وبالذات النشاطات الاجتماعية والثقافية التي ستزدهر داخل الأسرة الواحدة وصولاً إلى تحقيق مجتمع مثالي.

من يرعى مواهب شباب ميسان؟

ميسان / محمد الحمراني

يعاني الكثير من الشباب والشابات في محافظة ميسان من أهمال واضح في تبني مواهبهم وعدم وجود مراكز ثقافية أو مدارس فنية ممكن ان تكون عوناً لأصحاب المواهب.

لقد عانى الكثير من الموهوبين في الفترة الماضية، والآن ما زال الحال على ما هو عليه ولكن ماذا يريد هؤلاء الموهوبون؟ هذا ما أردنا التعرف عليه.

الطريق الأول

منير أحمد وهو عازف كمان.. قال: انا عازف جيد بشهادة الجميع تعلمت العزف بجهودي الخاصة وليس هناك من قدم لي المساعدة على الرغم من انني بحاجة إليها ولكن عزفي ما زال فطرياً، لإنني لا أجيد قراءة النوط واحتاج إلى ان ادخل إلى مدرسة موسيقية لتعلمني أصول كتابة النوطة وأحصل كذلك على دروس في الموسيقى واتعرف على تأريخها، وأضاف: ان الدراسة الموسيقية غير موجودة في محافظة ميسان ويجب على الفنان الفطري ان يذهب إلى بغداد أو البصرة وهذا مكلف مادياً. علماً بأن هناك الكثير من الموهوبين.. لم يحصلوا على تعليم جيد وهذا لا يؤهلهم للدخول إلى المعاهد أو الكليات المختصة بتعلم الفنون، شخص آخر اسمه (ضياء علوان) وهو فنان تشكيلي شاب قال: لقد تخرجت من المرحلة المتوسطة وكنت أحلم بأن أدرس الفن في معهد الفنون الجميلة وحين قدمت أوراقي في بغداد رفضوني لإنني من المناطق الجنوبية على الرغم من أن بعض أعضاء اللجنة انبهروا برسوماتي.

أصبت بخيبة أمل بعد ذلك لإنني في بغداد كان بإمكاني السكن لدى الأقارب أما في البصرة فليس لدي اقارب وهذا الموضوع يتطلب مبلغاً من المال وهذا ما لم أكن مقتدراً عليه.. بعد ذلك عدت إلى مدينة العمارة وباشرت بالدراسة في معهد اعداد المعلمين وبدأ اهتمامي بالفن يتضاءل ولكنني اطالع بعض الكتب المختصة بالمدارس الفنية في حين لم أشاهد معارض فنية منذ زمن بعيد، لأن اغلب المعارض التي كانت تقام تمجد النظام السابق. وضياء بعد ان تخرج من معهد اعداد المعلمين سيق إلى الخدمة العسكرية مثل الكثير من أقرانه وبعد التسريح بدأت رحلة البحث عن عمل وهو خلال أقل من سبعة أعواماً عمل بـ(١٢) مهنة وأغلبها يسلب ثلاثة أرباع وقته، فكيف لشاب موهوب ان يبدع بعد ذلك؟.

الجدران تستمع

شابة أسمها (منال) تمتلك امكانيات صوتية جيدة ولديها الاستعداد والرغبة في الغناء منذ طفولتها كانت تردد الأناشيد في المدرسة وكان يطلقون عليها (المطربة) وعلى الرغم من صغر سنها آنذاك ولكن حين انتهت مرحلة المتوسطة لم تجد من يتبناها، وكلما فاتحت احداً بامكانياتها ورغباتها يأتيها الرد حاسماً: ارفعي هذه الفكرة من رأسك. تقول: لم اعثر على أي إنسان يقول لي أنت موهوبة وبحاجة إلى تثقيف والى تمارين ودراسة عن هذا الفن وهذا ما جعلني ابتعدو و أهمل موهبتي وأنا الآن متزوجة ولدي ثلاثة اطفال اغلبهم لا ينامون إلا على نغمات صوتي الذي تسمعه معهم جدران منزلنا.

شابة أخرى (فاطمة) قالت انا اكتب الشعر ولكني اسكن في احدى النواحي البعيدة عن مركز المحافظة ونشرت بعض قصائدي في صحف المحافظة وبعد ذلك لم اتمكن من النشر بسبب توقف صحف المحافظة وليس لدي معارف في بغداد ولا يوجد مركز ثقافي يتخصص في دعم المرأة. شاب آخر اسمه (مهدي عادل) يهوى التمثيل قال: لقد مارست التمثيل مع بعض الفنانين في المحافظة ولكن لا يوجد دعم للمواهب وانا الآن محبط وأفكر بضرورة الذهاب إلى بغداد أو البصرة لدراسة التمثيل بصورة أكاديمية.

تطوير الأفكار

أذن اغلب المواهب في محافظة ميسان، تعاني من الإهمال وهي بحاجة ماسة إلى الدعم من قبل المنظمات الإنسانية من اجل فتح دورات، تعنى بالفنون ونعتقد ان من الضروري جداً ان تقوم وزارة التربية بفتح معهد للفنون في محافظة ميسان لما تتمتع به هذه المحافظة من ظهور أجيال عديدة من الموهوبين والذين هم بحاجة إلى دراسة علمية لتطوير أفكارهم حتى تتغلب على السمة الفطرية التي يمتاز بها أغلب فناني المحافظة.

تحت الضوء

ثقافة التعذيب!

عامر القيسي

واحدة من أسوأ الممارسات العنفية التي كرهها الشعب العراقي في زمن الصنم، هي التعذيب الوحشي واللاإنساني الذي كان يتعرض له المعارضون للنظام المباد، وتحولت هذه الممارسة بمرور الوقت إلى جزء من ثقافة كافة أجهزة حماية السلطة من أمن ومخابرات واستخبارات ومكافحة جريمة ومراكز الشرطة والجيش أيضاً! وتحولت سلوكية استخدام العنف الجسدي ضد المتهم إلى ممارسة تقليدية شملت (المتهم) السياسي والمجرم العادي بل والمشتبه به أيضاً.

وانتقلت حتى إلى أجهزة شرطة المرور، وتعدّت ذلك إلى الرياضيين الذين يخفقون في تحقيق نتائج جبرية يريدها الأب القائد والابن المدلل. وانتقلت هذه الممارسة من مجرد عقوبات إلى حفلات جماعية للتعذيب يستمتع بها ازلام النظام، وتسجل هذه (الحفلات) على أشرطة فيديو لتعرض على اقطاب النظام، للتأكد من جدية تنفيذ التعليمات (الإنسانية) للسلطة والقائد، الذي قال ذات مرة، في اجتماع مع قادة وأزلام أجهزته القمعية ما فحواه: إذا مات المعتقل تحت التعذيب وهو مذنب فقد ذهب بجريرة ذنبه، وإذا مات وهو بريء فقد أنقذنا السلطة من احتمال الخطأ أو تعرضها لأي خطر!؟

على هذه القاعدة القائمة على أساس الاجتهاد الشخصي كان الإنسان العراقي يدفع حياته ثمناً. وقد استطاعت سلطة البعث تشييد بنيتها الخاصة في منهج تعاملها مع مواطن الدرجة الثانية فما دون على أساس ارهابه، وكانت ممارسة التعذيب الجسدي جزءاً مهماً في هذا التأسيس، لإذلال هذا المواطن وتشكيل بنائه السيكولوجي، على مبدأ الخطر القادم والمتوقع والمذل من قبل السلطة في أي زمن ومكان، من دون حدود لعمق هذا الخطر وتأثيراته على حياته. فكان على المواطن ان يخاف وهو يمشي ويأكل ويتناسل ويشرب قدح الماء بل حتى وهو يحلم! لأن اخلاقية ثقافة التعذيب، تمارس عليه في أي لحظة يشاء أي جهاز أمني. فكان يجري الاعتداء عليه وضربه لحظة اعتقاله ويعذب في المنظمة الحزبية، وفي مركز الشرطة وفي مديريات الأمن وفي أبنية المخابرات وفي الشارع بل وفي داخل بيته أمام عائلته. ويقوم بكل هذا العمل (أناس) يوجهون كل هذا العنف تجاه أناس آخرين، كما لو انهم يلتهمون قطعة حلوى.

وحين نعبر عن نفورنا الإنساني من ممارسات قوانين الغاب هذه، فإننا نطمح في عهد جديد، ان نؤسس فيه لسلوك حضاري ينسجم مع تطلعاتنا نحو احترام الإنسان وحقوقه القائمة على أساس القانون والعدالة. فالمتهم بريء حتى تثبت ادانته، هكذا تقول القاعدة الفقهية القانونية. والطبيعي ان يحال المتهم بعد استكمال التحقيق معه إلى القضاء ليؤكد أو ينفي التهمة الموجهة إليه ومن ثم ينال جزاءه لما ارتكبه من جرم أو يقرر القضاء براءته مما اتهم به. اننا امام ممارسات تعذيب، نسمعها من المواطن وفي بعض الأحيان نراها موثقة بالصور يمارسها البعض من افراد بعض دوائر الشرطة والأمن، وهي تشكل ليس فقط انتهاكاً فاضحاً لحقوق الإنسان التي نسعى لإشاعتها ضمن ثقافة حقوق المواطن وواجبات الشرطة، وإنما ترسيخاً لثقافة التعذيب التي عممها النظام المقبور، والتي ألقت بظلالها على التشكل النفسي للمواطن، وعلاقته بهذه الأجهزة ونظرته إليها وبالتالي تعاونه معها.

ان العالم المتحضر يقيم الدنيا ولا يقعدها، ضد ممارسات التعذيب الجسدي التي تستنكرها كل قوانين حقوق الإنسان في العالم.

علينا ان نقف جميعاً، احزاباً ومؤسسات حقوقية، ومنظمات مجتمع مدني ضد الامتداد السرطاني لثقافة التعذيب في جسد حياتنا الجديدة. ان التغاضي عن حالة واحدة تفتح الابواب على مصاريعها لهذا الامتداد الذي يسمم حياة المواطن الحقوقية.

ان تأسيس وبناء مجتمع قائم على تطبيق القانون وإشاعة العدالة لن يمر بهذا الطريق، ولن يكون حتى على تماس معه.

والمحزن أن نرى انفسنا نناضل ضد ممارسات السلطة المقبورة نفسها والتي دفع الشعب العراقي ثمناً باهظاً لقبرها.